رضي الله عنه لما انصرف من صفين فاوالية شيخ وقال يا امير المؤمنين ارايت
سيرنا الى صفين ابقضاء وقدر فقال علي والله ما علونا جبلا ولا هبطنا
واديا ولا خطونا خطوة الا بقضاء وقدر فقال الشيخ فعند الله احتسب عنائي
اذة مالي من اجر فقال له علي مه يا شيخ فان هذا قول اولياء الشيطان وخصماء
الرحمن قدرية هذه الامة ان الله امر تخييرا ونهى تحذيرا لم يعص مغلوبا
ولم يطع مكرها فضحك الشيخ ونهض مسرورا ثم قال

انت الامام الذي نرجو بطاعته ... يوم القيامة من ذي العرش رضوانا
اوضحت من ديننا ما كان ملتبسا ... جزاك ربك عنا فيه احسانا

وقد روي عن ابن عباس نحو مقالة جعفر فلما وجدت واجمع هذا الذي ذكرنا
جمعوا الايات والاحاديث وبنوا بعضها على بعض فانتج لهم من مجموعها
مقالة ثالثة سالمة من شناعة المقالتين منتظمة لكل واحد من الطرفين
ارتفعت عن تقصير الجبرية وانحطت عن غلو القدرية فوافقت قول
صلى الله عليه وسلم دين الله بين الغالي والمقصر ينوا تقريبهما على اصل جملة الفرض
منه ان لله تعالى علم غيب سبق بكل ما هو كائن قبل كونه ثم خلق الانسان
فجعل له عقلا يرشده واستطاعة يصح بها تكليفه ثم طوى علمه السابق عن خلقه
وامرهم ونهاهم واوجب لهم الحجة من جهة الامر والنهي الواقع عليهم لا من جهة
علمه السابق فيهم فهم يتصرفون بين مطيع وعاص وكلهم لا يعدو اعلم الله
السابق فيه فمن علم الله تعالى منه ان يختار الطاعة فلا يجوز ان يخير المعصية
ومن علم انه يخير المعصية فلا يجوز ان يخير الطاعة ولا تتم لاحد
استطاعة على ما يهم به من الامور الا بان يعينه الله عليها وتكله الى حوله
ويسلمه اليه فان عصمه مما يهم به من المعصية كان فضلا وان وكله الى نفسه

كان عدلا

قف

كان عدلا فاذا اعتبرت حال العبد من جهة الاضافة الى علم الله تعالى السابق فيه
الذي لا يعدوه وجد في صورة المجبر واذا اعتبرت حاله من جهة الاضافة
الى الاستطاعة المخلوقة والامر والنهي الواقعين عليه وجد في صورة المفوض
اليه وليس هناك امر مطلق ولا تفويض مطلق انما هو امر بين
امرين يدق عن افكار المعتبرين ويحير اذهان المتأملين وهذا هو معنى
ما اشار اليه حذاق اهل السنة رحمهم الله تعالى بقوله ان العبد لا مطلق ولا
مؤتنف فما ورد من الايات والاحاديث التي ظاهرها الاجبار نحو معروف
الى احد ثلاثة اشياء اما الى العلم السابق الذي لا مخرج للعبد منه ولا يمكنه
ان يختار غيره واما الى فعل الله تعالى به على جهة العقاب كقوله
بل طبع الله عليها بكفرهم واما الى الاخبار عن قدرته تعالى على ما يشاء كقوله
ولو شاء الله لجمعهم على الهدى وما ورد من الايات والاحاديث التي ظاهرها
التفويض فنحو معروف الى الامر والنهي الواقعين عليه وانما غلطت
القدرية في هذا لانهم لا يثبتون لله تعالى علما سابقا بالامور قبل وقوعها
وعلم الله عندهم محدث فاعتبروا حال العبد من جهة الامر والنهي دون
استطاعة المركبة فيه لا من جهة العلم السابق وغلطت الجبرية لانهم اعتبروا
حال العبد من جهة علم الله السابق فيه لا من جهة الامر والنهي الواقعين عليه
وظنوا ان علم الله تعالى بجميع ما يفعله العبد قبل فعله اياه اجبار منه له
على الفعل وكلا القولين غلط لانهم اخذوا بالطرف الواحد وتركوا الطرف
الاخر ورأي المشيخة وجملة العلماء الوقف عن الكلام في ذلك والخوض فيه
كقوله عليه الصلاة والسلام اذا ذكر القضاء فامسكوا ولم يكن نهيه صلى الله
عليه وسلم ونهي العلماء عن الكلام في ذلك من اجل ان هذا لا يمكن معرفة الحقيقة منه

لعله مصروف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)